



قوة الإنسانية

مجلس مندوبي الحركة الدولية
للصليب الأحمر والهلال الأحمر
١٠-١١ نوفمبر ٢٠١٧، تركيا



AR

CD/17/8

الأصل: بالإنجليزية

الغرض: للاطلاع

مجلس مندوبي الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

أنطاليا، تركيا

11-10 تشرين الثاني/نوفمبر 2017

السعي إلى القضاء على الأسلحة النووية خطة عمل لأربع سنوات تقرير عن تنفيذ القرار رقم 1 الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2013 تقرير مرحلي

وثيقة من إعداد اللجنة الدولية للصليب الأحمر
بالتعاون مع جمعية الصليب الأحمر الأسترالي

جنيف، أيلول/سبتمبر 2017

1- مقدمة

شهد العامان الفائتان تطورات مهمة نحو حظر الأسلحة النووية. كان أهم هذه التطورات اجتماع فريق الأمم المتحدة العامل في عام 2016 للتفكير بشأن إجراءات تُتخذ لدفع مفاوضات متعددة الأطراف لنزع السلاح النووي، والتفاوض التاريخي في عام 2017 بشأن صك ملزم قانونيًا لحظر الأسلحة النووية ثم اعتماده، ما يفضي إلى القضاء التام على هذه الأسلحة.

ومما كان له دور فعال إثمًا هذه التطورات "المبادرة الإنسانية" التي قادتها مجموعة غير رسمية من الدول وركزت الانتباه على "العواقب الإنسانية الكارثية" وتضمنت القانون الدولي الإنساني لأي استخدام للأسلحة النووية، وحرصت على أن تكون هذه الاعتبارات مركزية في النقاش بشأن نزع السلاح النووي.¹

وساهمت الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) بنصيب كبير في هذه العملية. وقد عزز اعتمادُ القرار رقم 1 لاجتماع مجلس المندوبين لعام 2013 وتنفيذُ خطة عمل لأربع سنوات المصاحبة التي أصدرتها الحركة اشتراك الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية) واللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) في الجهود العالمية الرامية إلى حظر الأسلحة النووية والقضاء عليها. وقد كثفت الحركة حوارها مع الدول والأطراف الأخرى المعنية، وأصدرت منشورات ومصادر عبر وسائل الاتصال الاجتماعي بشأن هذه القضية، ورفعت مستوى التوعية بموقف الحركة وأهدافها في أوساط وسائل الإعلام وعامة الناس وموظفي الجمعيات الوطنية ومتطوعيها.

¹ تشير "المبادرة الإنسانية" إلى الجهود التي تبذلها مجموعة من الدول لإعادة صياغة المناقشة المتعلقة بالأسلحة النووية، مع تسليط الضوء بدرجة أكبر على العواقب الكارثية والناجمة لاستخدام تلك الأسلحة على الصحة والجماعات والبيئة. انبثقت هذه المبادرة عن الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام 2010، حيث اعترفت فيه الدول الأطراف للمرة الأولى "بما قد ينجم من عواقب إنسانية كارثية عن استخدام الأسلحة النووية" (الوثيقة الختامية، المجلد الأول، الجزء الأول، الفقرة 80). وقد تأثر هذا الإقرار ذاته بالخطاب التاريخي لرئيس اللجنة الدولية في نيسان/أبريل 2010 الذي أشار فيه إلى الضرورة الإنسانية لمنع استخدام الأسلحة النووية، داعيًا الدول إلى حظر استخدامها والقضاء عليها بالنظر إلى قوتها التدميرية، والمعاناة الإنسانية التي لا توصف الناجمة عنها، واستحالة السيطرة على آثارها في حيزي الزمان والمكان، ومخاطر التصعيد التي تخلقها، والتهديد الذي تشكله على البيئة والأجيال المقبلة وبقاء البشرية.

2- معلومات أساسية

يوجز هذا التقرير التطورات والمنجزات الرئيسية التي تحققت في ما يتصل بالأسلحة النووية منذ اجتماع مجلس المندوبين عام 2015. ويلقي الجزء 3 الضوء على التقدم الملحوظ على المستوى الدولي في هذا المضمار، بينما يسوق الجزء 4 أمثلة عن أنشطة اضطلعت بها مكونات الحركة في إطار تنفيذها لخطة العمل لأربع سنوات.

3- تطورات في نزع الأسلحة النووية على المستوى الدولي

تتضمن التطورات الرئيسية في النقاش الدائر حول نزع الأسلحة النووية منذ عام 2015 ما يلي:

فريق الأمم المتحدة العامل المفتوح العضوية المعني بوضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي

أُتيس فريق الأمم المتحدة العامل المفتوح العضوية المعني بوضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي وأسندت إليه الجمعية العامة للأمم المتحدة مهمة فحص الإجراءات والشروط والقواعد القانونية اللازمة للوصول إلى عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية، وتقديم توصيات بشأن المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف. وقد التقى فريق الأمم المتحدة العامل المفتوح العضوية ثلاث مرات في عام 2016 (شباط/فبراير وأيار/مايو، وآب/أغسطس).

ومن النتائج المهمة "الفريق الأمم المتحدة العامل المفتوح العضوية" التوصية بدعوة الجمعية العامة إلى "أن تعقد مؤتمراً في عام 2017، يكون مفتوحاً أمام جميع الدول، بمشاركة ومساهمة المنظمات الدولية والمجتمع المدني، للتفاوض بشأن صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، مما يؤدي إلى تحقيق القضاء التام عليها"². وتبين أن هذه التوصية مثيرة للجدل، وهذا يرجع بصورة رئيسية إلى غياب الإجماع حول هذه النقطة، فكان على فريق الأمم المتحدة العامل المفتوح العضوية أن يلجأ إلى تصويت لاعتماد تقريره الختامي³.

كما دعا "فريق الأمم المتحدة العامل المفتوح العضوية" الدول، باعتبار ذلك ضرورياً، إلى اتخاذ إجراءات ملموسة فعالة للتقليل من، والقضاء على، خطر تفجير الأسلحة النووية إثر وقوع حادث، أو عن طريق الخطأ، أو التفجير دون تفويض أو التفجير المتعمد. تضمنت مثل هذه

² الجمعية العامة للأمم المتحدة، مذكرة من الأمين العام، "المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي"، A/71/371، 1 أيلول/سبتمبر 2016، فقرة 67.

³ اعتمد تقرير فريق الأمم المتحدة العامل المفتوح العضوية بتصويت غير مسجل: موافقة 62، ورفض 27، وامتناع 8 عن التصويت.

الإجراءات لتقليل أعداد الرؤوس الحربية الموضوعة في حالة تأهب قصوى، واتخاذ خطوات لتقليل الأهمية التي تحتلها هذه الأسلحة في العقيدة العسكرية.

مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن معاهدة لحظر الأسلحة النووية (2017)

استجابةً لتوصية فريق الأمم المتحدة العامل المفتوح العضوية عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤتمراً "للتفاوض بشأن صك ملزم قانونياً لحظر الأسلحة النووية، مما يؤدي إلى تحقيق القضاء التام عليها"⁴. كان المؤتمر بمثابة حجر زاوية مهم في المساعي الرامية إلى تحقيق تقدم في حظر الأسلحة النووية والقضاء عليها، وقد لبي النداء الموجه لجميع الدول الذي أطلقته الحركة الدولية في قرارها الخاص الذي اعتمده اجتماع مجلس المندوبين لعام 2011 للتفاوض بشأن اتفاقية دولية ملزمة قانونياً لحظر استخدام الأسلحة النووية والقضاء عليها.⁵

شاركت أكثر من 130 دولة ومنظمات دولية عديدة، بما فيها اللجنة الدولية والاتحاد الدولي وظيف من المنظمات غير الحكومية تحت مظلة الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية، في اجتماع الأمم المتحدة، الذي عقد في نيويورك في جلسيتين (27 - 31 آذار/مارس و15 حزيران/يونيو - 7 تموز/يوليو 2017). لم تشارك الدول المسلحة نووياً في الاجتماع ولا الدول غير المسلحة نووياً - باستثناء هولندا - التي تعتمد على الدول المسلحة نووياً لضمان أمنها (أي الدول الواقعة تحت مظلة نووية). وفي نهاية المفاوضات اعتمدت الدول المشاركة في المؤتمر معاهدة حظر الأسلحة النووية.⁶ وتحظر المعاهدة استخدام الأسلحة النووية والأنشطة التي تمكن من استخدامها على أساس عواقبها الإنسانية الكارثية وقواعد القانون الدولي الإنساني المنطبق على جميع الأسلحة. أثنى رئيس اللجنة الدولية على اعتماد المعاهدة بوصفه "انتصاراً مهماً لإنسانيتنا المشتركة"⁷. وحتى اعتماد هذه المعاهدة كانت الأسلحة النووية هي الأسلحة الوحيدة من أسلحة الدمار الشامل التي لم يحظرها القانون الدولي صراحةً.

⁴ الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار 258/71، "المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف"، A/RES/71/258، 23 كانون الأول/ديسمبر 2016. واعتمد القرار في الجلسة العامة بأغلبية 113 صوتاً مقابل 35 صوتاً بالرفض وامتناع 13 عن التصويت. وكانت اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة قد اعتمدت القرار في وقت سابق بأغلبية 123 صوتاً مقابل 38 صوتاً وامتناع 16 عن التصويت.

⁵ مجلس المندوبين، القرار رقم 1، "السعي إلى القضاء على الأسلحة النووية"، الفقرة 3.

⁶ اعتمدت بتصويت 122 دولة لصالحها مقابل صوت واحد بالرفض وامتناع صوت واحد.

⁷ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "الاتفاق التاريخي بحظر الأسلحة النووية نصر لإنسانيتنا المشتركة"، بيان صحفي، 7 تموز/يوليو 2017.

دعم متواصل لـ"التعهد الإنساني"

في عاى 2015 و2016 استمر "التعهد الإنساني" بوصفه أداة مهمة لحشد الدعم لخطر الأسلحة النووية والقضاء عليها. صدر التعهد أولاً في النمسا باسمها في ختام "مؤتمر فيينا المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية" (كانون الأول/ديسمبر 2014). أعيدت هيكلته فيما بعد وتحول إلى قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة يتيح للبلدان دعم التزاماته بسهولة أكبر.⁸ ومن جملة عناصر أخرى يعترف القرار بالعواقب الإنسانية غير المقبولة لاستخدام الأسلحة النووية ويشجع جميع الدول الأطراف في معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية على "تجديد التزامها بالتنفيذ العاجل والكامل للالتزامات القائمة بموجب المادة السادسة، وتهيب بجميع الدول اتخاذ وتنفيذ التدابير الفعالة الكفيلة بسد الثغرة القانونية لخطر الأسلحة النووية والقضاء عليها".⁹ ويدعو القرار أيضًا جميع الدول إلى دعم الجهود الدولية الرامية إلى حظر الأسلحة النووية والقضاء عليها. وما يزال التعهد الإنساني حجر زاوية في "المبادرة الإنسانية" وآلية لإبقاء الضوء مسلطًا على العواقب الكارثية وغير المقبولة لاستخدام الأسلحة النووية والأسباب الأساسية وراء معاهدة حظرها.

نشاط المجتمع المدني

ما يزال المجتمع المدني يؤدي دورًا محوريًا في زيادة مستوى الوعي بالعواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية وفي تقديم رؤى وبحوث خبيرة بشأن العديد من الجوانب الإنسانية والقانونية والفنية لهذه القضية.

وما "الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية"، و"رابطة النساء الدولية للسلام والحرية"، و"حملة الصفر العالمي"، و"منظمة البرلمانيين من أجل عدم الانتشار النووي ونزع السلاح"، و"رابطة الأطباء الدوليين لمنع الحرب النووية" إلا غيض من فيض المنظمات النشطة في هذه القضية وتحافظ مكونات الحركة على الاتصال بها. وكثيرًا ما تنشط هذه المنظمات على الصعيدين الوطني والدولي من أجل زيادة الوعي بالعواقب الإنسانية الكارثية ومقتضيات القانون الدولي الإنساني بالنسبة للأسلحة النووية والمخاطر المتزايدة لاستخدامها عمدًا أو بسبب حادث أو لسوء التقدير. وهي تنشر أيضًا بحوثًا عن مواضيع تتعلق بنزع السلاح النووي، وتتعامل مع الحكومات بشأن العناصر اللازمة لمعاهدة الحظر.

⁸ الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار رقم 71/47 "التعهد الإنساني بحظر الأسلحة النووية والقضاء عليها" A/RES/71/47، 5 كانون الأول/ديسمبر 2016، اعتمد بموافقة 137 واعتراض 34 وامتناع 12.

⁹ المرجع نفسه، فقرة 3.

4- أنشطة الحركة لتنفيذ القرار 1

منذ اجتماع مجلس المندوبين لعام 2015 أدت الحركة دورًا محوريًا في دفع النقاش حول نزع الأسلحة النووية إلى الأمام. واستمرارًا في تنفيذ قرار اجتماع مجلس المندوبين لعام 2013 بشأن هذا الموضوع، ركزت مكونات الحركة على رفع مستوى الوعي بالعواقب الإنسانية ومقتضيات القانون الدولي الإنساني المتعلقة بالأسلحة النووية وعلى حثّ الدول على ضمان عدم استخدام مثل هذه الأسلحة مرة أخرى وحظرها والقضاء عليها عن طريق اتفاقية دولية ملزمة قانونيًا. حافظت اللجنة الدولية على دورها القيادي في هذه المساعي، بما فيها تمثيل مواقفها ومواقف الحركة في مفاوضات الأمم المتحدة وفي فريق الأمم المتحدة العامل المفتوح العضوية والمنتديات الأخرى المتعددة الأطراف. ونشطت الجمعيات الوطنية أيضًا على الصعيد الوطني في إطلاع الدول والأطراف المعنية الأخرى على آراء الحركة وفي التأثير في المناقشات وقرارات السياسات العامة في هذه المجالات. كما ساعدت اللجنة الدولية والاتحاد الدولي في تنسيق جهود الجمعيات الوطنية ودعمها في هذا الصدد. وفيما يلي أمثلة على الأنشطة التي اضطلع بها منذ تقديم التقرير إلى مجلس المندوبين لعام 2015 بشأن قرار عام 2013 وخطة العمل لأربع سنوات.

حدثان داخل الحركة

وقد حدث حدثان رئيسيان منذ عام 2015، حيث تعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية على تعزيز إجراءات الحركة بشأن الأسلحة النووية وتعزيز الاتصال والتنسيق الجماعيين.

أولاً، في نيسان/ أبريل 2016، استضافت اللجنة الدولية والاتحاد الدولي اجتماعًا للحركة بشأن تنفيذ القرار 1 قبل دورة أيار/ مايو للفريق العامل المفتوح العضوية. وقدم الاجتماع، الذي حضرته 16 جمعية وطنية واللجنة الدولية والاتحاد الدولي للجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، تحديث معلومات عن أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية، وعزز فهم الحركة للمخاطر المتزايدة للتفجيرات النووية سواء وقعت عن طريق الصدفة أو سوء التقدير أو القصد. كما أتاح الاجتماع الفرصة للجمعيات الوطنية لمناقشة أنشطتها بشأن الأسلحة النووية والتحديات التي تواجهها. وأتاح توقيت الاجتماع للجمعيات الوطنية حضور الجلسات الافتتاحية للفريق العامل المفتوح العضوية في أيار/ مايو.

ثانيًا، استضافت جمعية الصليب الأحمر اليابانية واللجنة الدولية مؤتمراً رفيع المستوى للحركة عن حظر الأسلحة النووية والقضاء عليها، عقد في ناغازاكي في نيسان/ أبريل 2017. وشارك في رعاية المؤتمر الاتحاد الدولي وجمعيات الصليب الأحمر من أستراليا، وهولندا، والنرويج، وحضره رئيس الاتحاد الدولي، ونائب رئيس اللجنة الدولية، وقادة وخبراء كبار من 34 جمعية وطنية.

وقد أثمر الاجتماع "نداء ناغازاكي" الذي دعا جميع الدول الى "استخدام الفرصة غير المسبوقة" التي قدّمها مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوضي "لاتخاذ خطوة حاسمة نحو عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية". وحثّ الاجتماع أيضًا جميع الدول على المشاركة في الدورة المقبلة لمفاوضات الأمم المتحدة لحظر الأسلحة النووية من 15 حزيران/يونيو إلى 7 تموز/يوليو. وكنتيجة مباشرة لهذا النداء وعمل الصليب الأحمر الفلبيني، أصدر مجلس الشيوخ الفلبيني اقتراحًا يعرب فيه عن دعمه الكامل "للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في حظر الأسلحة النووية والقضاء عليها على الصعيد العالمي".¹⁰

كما اعتمد المؤتمر "خطة عمل ناغازاكي بشأن عدم استخدام الأسلحة النووية وحظرها والقضاء عليها". حددت هذه الخطة إجراءات معينة التزمت مكونات الحركة باتخاذها في الأشهر التالية للاجتماع وما بعده لتتقل وجهات نظر الحركة بشأن الأسلحة النووية وللتعجيل بإعداد معاهدة حظر والترويج لها. وقد وافق قادة الجمعيات الوطنية على التفاوض مع أعلى المستويات في حكوماتهم لتشجيع المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوضي والعمل من أجل إنجاز معاهدة ملزمة. كما أعادت خطة العمل أيضًا تأكيد الدعوات الموجهة لأعضاء الجمعيات الوطنية والموظفين والمتطوعين للمشاركة في الجهود المتواصلة الرامية إلى زيادة مستوى الوعي العام ووعي وسائل الإعلام بهذه القضية، وكذلك للوصول إلى المنظمات الوطنية العاملة في مجالات الصحة والبيئة والاستجابة للطوارئ والتعاون مع تلك المنظمات. ودعت خطة العمل أيضًا اللجنة الدولية إلى بحث إمكانية تدشين حملة عالمية تعنى بالأسلحة النووية لتساعد على ضمان عدم تكرار القصف النووي الذي حدث في هيروشيما وناغازاكي مرة ثانية أبدًا. ومع انتهاء فترة سريان خطة العمل لأربع سنوات هذا العام التي اعتمدها اجتماع مجلس المندوبين لعام 2013، دعت خطة عمل ناغازاكي إلى إعداد مشروع قرار وخطة عمل جديدين لإرشاد جهود الحركة في السنوات المقبلة.

الدبلوماسية الإنسانية

شاركت اللجنة الدولية بفاعلية في جميع جلسات فريق الأمم المتحدة العامل المفتوح العضوية، بما في ذلك عن طريق تقديمها عروض توضيحية رسمية وبيانات في الاجتماعات العامة بشأن النهج التي تتناول حظر الأسلحة النووية بموجب القانون الدولي الإنساني والحاجة إلى خفض المخاطر المتزايدة للتفجيرات النووية التي تقع بسبب حادث أو سوء التقدير أو عن عمد. وانضم الاتحاد الدولي إلى اللجنة الدولية في جلسة أيار/مايو لفريق الأمم المتحدة العامل المفتوح العضوية، وألقى بيانًا نيابة عن الحركة. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2016 ألقى نائب رئيس اللجنة

¹⁰المؤتمر السابع عشر لمجلس الشيوخ في جمهورية الفلبين، القرار رقم 47، 10 أيار / مايو 2017

الدولية خطاباً أمام الدورة الحادية والسبعين للجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث حثت الدول على العمل بناءً على توصية فريق الأمم المتحدة العامل المفتوح العضوية بأن تعقد الجمعية العامة مؤتمراً في 2017، مفتوحاً للجميع، للتفاوض بشأن معاهدة "لحظر الأسلحة النووية، مما يؤدي إلى تحقيق القضاء التام عليها".

عقب اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا يقضي بعقد مؤتمر في عام 2017 للتفاوض بشأن حظر الأسلحة النووية، نشطت اللجنة الدولية في التمهيد لجلسة التفاوض وفي أثناء انعقادها، وشاركت الدول المعنية وجهات نظرها بشأن القضية. وفي مرات عديدة أخذت اللجنة الدولية دورها في إلقاء كلمة أمام الاجتماع وقدمت ورقتي عمل مصحوبتين بتعليقات وتوصيات للدول بشأن العناصر الرئيسية في مسودة المعاهدة.¹¹ واشتركت اللجنة الدولية أيضًا في حوار ثنائي مع الدول المتفاوضة بشأن الأحكام الرئيسية لمسودة المعاهدة. وشارك الاتحاد الدولي أيضًا في المؤتمرات، كما شاركت الجمعيات الوطنية من النمسا وهولندا والنرويج في جلسة حزيران/يونيو - تموز/يوليو 2017.¹²

وقد أكدت اللجنة الدولية في ورقة العمل التي قدمتها للجلسة الأولى في المفاوضات أن المعاهدة التي يجري التفاوض بشأنها يجب أن تتأسس، من بين أمور أخرى، على اعتراف بالعواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية وصعوبة تصور كيف يمكن أن يكون أي استخدام للأسلحة النووية متسقًا مع مبادئ القانون الدولي الإنساني وقواعده. كما دعت اللجنة الدولية أيضًا إلى اشتغال المعاهدة على حظر قاطع وقوي لهذه الأسلحة. وحتى تدعم اللجنة الدولية الجمعيات الوطنية في حوارها مع حكوماتها، فقد أعربت بانتظام عن موافقتها للجمعيات ونقلت إليها قضايا النقاش ومواد التواصل الأخرى، وأبقتها على اطلاع على التقدم المحرز في مفاوضات الأمم المتحدة.

وكثيرًا ما أثارت اللجنة الدولية قضية الأسلحة النووية في اتصالاتها بالمسؤولين الحكوميين بما في ذلك الاتصالات الثنائية على مستوى رفيع. وقد قدم رئيس اللجنة الدولية رسائل بالفيديو إلى الدول بمناسبة الذكرى الخمسين لمعاهدة تلاتيلوكو والافتتاح رفيع المستوى لمفاوضات الأمم المتحدة. كما كانت القضية أيضًا على جدول أعمال الاجتماعات بشأن القانون الدولي الإنساني التي نظمتها اللجنة الدولية لدول أفريقيا وأمريكا

¹¹ "عناصر معاهدة لحظر الأسلحة النووية" قدمتها اللجنة الدولية لجلسة التفاوض في آذار/مارس في مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن صك ملزم قانونيًا لحظر الأسلحة النووية، مما يؤدي إلى تحقيق القضاء التام عليها، A/Conf.229/2017/WP.2، 31 آذار/مارس 2017؛ "تعليقات اللجنة الدولية للصليب الأحمر على الأحكام الرئيسية لمسودة اتفاقية حظر الأسلحة النووية"، 14 حزيران/يونيو 2017، A/CONF.229/2017/CRP.2.

¹² حضر مسؤولون من الصليب الأحمر النمساوي بوصفهم أعضاء في البعثة الحكومية النمساوية.

اللاتينية وجنوب شرق آسيا والدول التي تشكل جزءاً من كومنولث الدول المستقلة. وقد نشطت على وجه الخصوص بعثة اللجنة الدولية في برينوريا في الاستضافة المشتركة للمناسبات المتعلقة بقضية الأسلحة النووية، بما في ذلك اجتماع مائدة مستديرة لمسؤولي سفارات الدول الأفريقية في برينوريا والأطراف الأخرى المعنية وعقد في أيار/مايو 2017.

ووفقاً لقرارات الحركة وخطة العمل واصلت الجمعيات الوطنية الاشتراك في حوار بفاعلية مع حكومات بلدانها بشأن الأسلحة النووية عن طريق الخطابات والحوار والجلسات الإعلامية. وروّجت جمعياتٌ وطنية عديدة وجهات نظر الحركة ومواقفها بشأن هذه القضية في حوارها مع الوزراء والبرلمانيين وكذلك المسؤولين في وزاراتي الخارجية والدفاع والخدمات الطارئة.¹³ بالإضافة إلى ذلك، أمكن لبعض الجمعيات الوطنية إدراج قضية الأسلحة النووية في جدول أعمال اجتماعات اللجان الوطنية المعنية بالقانون الدولي الإنساني.¹⁴ وتحديث الصليب الأحمر البلجيكي عن الأسلحة النووية وموقف الحركة بشأن هذه القضية أمام "لجنة العلاقات الخارجية بالبرلمان البلجيكي"، وألقى رئيس الصليب الأحمر التشيكي كلمة في مجلس الشيوخ بجمهورية التشيك عن: "الجوانب الإنسانية إذا ما استُخدمت الأسلحة النووية". وقام الصليب الأحمر الهولندي برعاية مشتركة لدعوة عامة جمعت 40 ألف توقيع تطالب البرلمان الوطني بمناقشة فرض حظر على الأسلحة النووية.

واستمر العمل أيضاً في المنتديات الإقليمية، فعلى سبيل المثال كتبت جمعيات وطنية عديدة إلى حكوماتها قبل قمة الناتو التي عقدت في تموز/يوليو 2016 في بولندا لتشجيعها على العمل على خفض دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية للناتو لتقليل خطر استخدام الأسلحة النووية.

وواصلت أيضاً اللجنة الدولية وعدد من الجمعيات الوطنية، منها الصليب الأحمر الأسترالي والصليب الأحمر البلجيكي والصليب الأحمر التشيكي والصليب الأحمر الألماني والصليب الأحمر الهولندي والصليب الأحمر النرويجي والصليب الأحمر البريطاني الاشتراك في حوار مع الدول التي اختارت عدم المشاركة في مفاوضات الأمم المتحدة، وتحديدًا الدول النووية وحلفائها. وبغض النظر عن اختيار هذه الدول عدم

¹³ من الجمعيات الوطنية التي أعدت تقارير عن حوارها مع مسؤولي حكومات بلدانها: الصليب الأحمر الأسترالي، والصليب الأحمر النمساوي، والصليب الأحمر البلجيكي، والصليب الأحمر التشيكي، والصليب الأحمر الدنماركي، والصليب الأحمر الألماني، والصليب الأحمر الياباني، والصليب الأحمر الهولندي، والصليب الأحمر النرويجي، والصليب الأحمر الفلبيني، والصليب الأحمر السويسري، والصليب الأحمر النابالندي، والصليب الأحمر البريطاني.

¹⁴ على وجه الخصوص، الصليب الأحمر الأسترالي والصليب الأحمر البلجيكي والصليب الأحمر التشيكي والصليب الأحمر الدنماركي.

المشاركة فقد ناشدتها الحركة اتخاذ خطوات لتقليل خطر استخدام الأسلحة النووية إذا ما وقع حادث أو بسبب سوء التقدير أو عن عمد. وتتضمن هذه الخطوات، التي تبرز الالتزامات الطويلة الأمد الموجزة في خطط العمل في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ما يلي: خفض عدد الرؤوس الحربية النووية الموضوعة في حالة التأهب القصى وتقليل دور الأسلحة النووية في العقيدة العسكرية والخطط الحربية، والموافقة على تعزيز إجراءات بناء الثقة للمساعدة على تقليل مخاطر الاستخدام المتعمد أو غير المتعمد للأسلحة النووية. شملت إجراءات الحركة بياناً رئيسياً ألقاه المدير العام للجنة الدولية في نيسان/أبريل 2017 في اجتماع نظمه "معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح" بشأن مخاطر الأسلحة النووية، وبيان اللجنة الدولية في "الاجتماع التحضيري" لعام 2017 لـ "مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية 2020". بثت رسائل الحركة أيضاً في كلمة الاتحاد الدولي أمام جلسة أيار/مايو لفريق الأمم المتحدة العامل المفتوح العضوية وفي مقالات الرأي التي نشرتها جمعيات الصليب الأحمر الأسترالي والياباني والهولندي والنرويجي في وسائل إعلام محلية.

بيانات عامة ومناسبات

وقد عملت مكونات الحركة من كذب مع المجتمع المدني ومنظمات أخرى لزيادة مستوى الوعي بالعواقب الإنسانية ومقتضيات القانون الدولي الإنساني في ما يتعلق باستخدام الأسلحة النووية وضرورة إبرام معاهدة حظر لها. وشاركت اللجنة الدولية في عدد من المناسبات في جنيف ونيويورك لبث رسائل الحركة بشأن الأسلحة النووية. وفي عام 2017 تحدث ممثلو اللجنة الدولية في مناسبات نظمتها "معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح"، و"منبر جنيف لنزع السلاح" ومنظمات المجتمع المدني، مسلطين الضوء على توقعات الحركة وأولوياتها بالنسبة لمفاوضات الأمم المتحدة المتعلقة بمعاهدة لحظر الأسلحة النووية. وشاركت بعثات اللجنة الدولية في المؤتمر السادس والعشرين للأمم المتحدة المعني بقضايا نزع السلاح الذي عقد في نغازاكي (كانون الأول/ديسمبر 2016) وفي اجتماع المائدة المستديرة الذي نظمه "معهد الدراسات الأمنية والقانون الدولي" و"معهد السياسات" في برينوريا بشأن التقدم المحرز على صعيد وضع إجراءات ملزمة قانونياً لحظر الأسلحة النووية والقضاء عليها (شباط/فبراير 2016).

وشاركت الجمعيات الوطنية في اجتماعات عامة عديدة مع منظمات المجتمع المدني المتخصصة مثل "الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية" و"رابطة الأطباء الدوليين لمنع الحرب النووية". على سبيل المثال، تحدث الصليب الأحمر الأسترالي إلى جانب اللجنة الدولية والحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية أمام الهيئات الدبلوماسية في كانبيرا في مناسبة استضافها السفير الأسترالي، وشارك الصليب الأحمر النمساوي في حفل تواصل نظمته "حركة فيينا للسلام" للاحتفال بالذكرى 71 للهجوم النووي على هيروشيما، وعمل الصليب الأحمر الياباني مع مركز

معلومات الأمم المتحدة في طوكيو، ومنظمة "قارب السلام الياباني" غير الحكومية و"الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية" للاحتفال باليوم الدولي للقضاء التام على الأسلحة النووية.

ونشطت جمعيتا الصليب الأحمر الياباني والصليب الأحمر الألماني، إلى جانب جمعيات أخرى، في الدوائر الأكاديمية بالإضافة إلى نشر الصليب الأحمر الياباني سلسلة من المقالات عن تاريخ الجهود التي بُذلت لتقديم مساعدات في أعقاب قصف هيروشيما وناغازاكي وتنظيم عروض أفلام داخلية وعامة ومناقشات عن الموضوع. وحضر الصليب الأحمر الأسترالي سلسلة من المناسبات التي تتناول آثار التجارب النووية في أستراليا والمحيط الهادئ.

وساهم الاتحاد الدولي في سلسلة من الاجتماعات الإقليمية عن الآثار الإنسانية للتجارب والتفجيرات النووية. عقدت هذه الاجتماعات التي نظمها "تشانام هاوس" في بانكوك واسطنبول ولندن وملبورن وأكرا وضمّت ممثلين عن المجتمع المدني والأشخاص المتضررين من التجارب النووية ومسؤولين حكوميين وأكاديميين. وحضرت الجمعيات الوطنية من أستراليا والكاميرون وغانا وهنغاريا والعراق وكوسوفو ولبنان ونيجيريا وصربيا وجنوب أفريقيا والسويد وتايلاند وتركيا والمملكة المتحدة الاجتماعات، كلٌّ في المنطقة التي تنتمي إليها.

أدوات الاتصال ووسائل الإعلام

واستُخدمت وسائل الإعلام الاجتماعي وغيرها من الوسائل التقليدية للترويج لوجهات نظر الحركة. وشملت المنشورات على موقعي فيسبوك وتويتر وغيرها من منصات التواصل الاجتماعي التطورات في مناقشة نزع السلاح النووي وأنشطة الحركة. ولتسهيل إيصال رسالة الحركة ودعم الجمعيات الوطنية في مناقشاتها مع الحكومات والأطراف الأخرى المعنية، عمّمت اللجنة الدولية بانتظام مذكرات إحاطة بشأن أحدث التطورات في مناقشة قضية نزع السلاح النووي، وصاغت رسائل رئيسية. كما وزعت مواد اتصال في أثناء اجتماع "الفريق العامل المفتوح العضوية" ومفاوضات الأمم المتحدة لمساعدة الجمعيات الوطنية على نقل رسائل الحركة عن طريق وسائل الإعلام. وشملت هذه المواد الموزعة رسائل عامة، وافتتاحيات رأي وبيانات صحافية، بالإضافة إلى تغريدات عبر تويتر وفيديوهات قصيرة ومقاطع معلوماتية عبر وسائل الإعلام الاجتماعي. اشترك رئيسا اللجنة الدولية والاتحاد الدولي في كتابة افتتاحية رأي بمناسبة زيارة الرئيس أوباما التاريخية إلى هيروشيما في أيار/مايو 2016. كما شارك المدير العام للجنة الدولية في كتابة افتتاحيات الرأي مع الرئيس التنفيذي للصليب الأحمر الأسترالي ورئيس الصليب الأحمر النرويجي، ونُشرت في وسائل الإعلام الأسترالية والنرويجية. وأصدر رئيس الاتحاد الدولي أيضًا افتتاحية لوسائل الإعلام

اليابانية، ونشر رئيس اللجنة الدولية مقالة رأي في المكسيك. وأصدرت جمعيات وطنية عديدة، بما فيها جمعيات الصليب الأحمر الأسترالية واليابانية والنرويجية والسويسرية، بيانات صحافية وتفاعلت مع وسائل الإعلام بشأن قضية الأسلحة النووية.

وخصصت "المجلة الدولية للصليب الأحمر" طبعاً في عام 2016 بعنوان "التكلفة البشرية للأسلحة النووية" لتسلط الضوء على مختلف جوانب قضية الأسلحة النووية. كما وزعت على نطاق واسع كتيبات ومطويات وقرارات الحركة بشأن هذا الموضوع على مسؤولين حكوميين وبرلمانيين واستخدمت مادةً لتوعية عامة الناس. كما نشرت جمعيات وطنية عديدة القرارات عبر مواقعها الإلكترونية، وأنشأت صفحات على شبكة الإنترنت مخصصة لتعزيز عمل الحركة في هذه القضية.

تعهدات

تعهدت ست جمعيات وطنية، هي: جمعيات الصليب الأحمر النمساوي والبلجيكي والبرازيلي والياباني والمكسيكي والإسباني في أثناء المؤتمر الدولي الـ 32 للصليب الأحمر والهلال الأحمر بمواصلة جهودها لتعزيز مستوى الوعي بشأن حظر الأسلحة النووية والقضاء عليها. وتُشجّع هذه الجمعيات الوطنية على تقديم تقارير عن تنفيذ هذه التعهدات في اجتماع مجلس المندوبين لعام 2017.

5- الخطوات التالية

مثل اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في 7 تموز/يوليو عام 2017 إنجازاً مهماً واستجابةً ملائمةً لنداء الحركة في عام 2011 الذي وجه إلى جميع الدول من أجل "مواصلة المفاوضات بحسن نية، والسعي بعزم وبدون إبطاء إلى إنهاء تلك المفاوضات الرامية إلى حظر استخدام الأسلحة النووية والقضاء عليها بشكل تام من خلال اعتماد صك دولي ملزم قانوناً، بناء على الالتزامات والواجبات الدولية القائمة".¹⁵ إن حظر الأسلحة النووية خطوة أساسية نحو القضاء التام عليها. وبالإضافة إلى الحظر القاطع والشامل لحظر الأسلحة النووية على أساس عواقبها الإنسانية الكارثية وبناء على مقتضيات القانون الإنساني الدولي، بحسب ما دعت اللجنة الدولية إليه، فإن المعاهدة توفر أرضية متينة للقضاء على الأسلحة النووية في المستقبل. سيُفتح باب التوقيع على المعاهدة في 20 أيلول/سبتمبر 2017، وستدخل حيز النفاذ بعد أن تصادق عليها أو تنضم إليها.

¹⁵ مجلس المندوبين، القرار 1، "السعي إلى القضاء على الأسلحة النووية"، الفقرة 3.

ويطلب من اجتماع مجلس المندوبين لعام 2017 النظر في قرار جديد وخطة عمل¹⁶ لإرشاد إجراءات الحركة بشأن الأسلحة النووية على مدى السنوات الأربع المقبلة، بما في ذلك الإجراءات الرامية إلى تشجيع الدول على التوقيع على المعاهدة أو التصديق عليها أو الانضمام إليها. كما تُلزم خطة العمل مكونات الحركة بمواصلة حث الدول المسلحة نووياً وحلفائها على تنفيذ التزاماتها طويلة الأمد تحقيقاً لنزع السلاح النووي، وفي الوقت نفسه، اتخاذ تدابير للحد من مخاطر استخدام الأسلحة النووية دون تعمد أو بإساءة التقدير أو عن قصد. وتدعو خطة العمل أيضاً مكونات الحركة إلى مواصلة رفع مستوى التوعية في أوساط الحكومات والأطراف الأخرى المعنية وعامة الناس بالعواقب الإنسانية الكارثية المترتبة على استخدام الأسلحة النووية.

¹⁶ مجلس المندوبين 2017، مشروع قرار 8، "السعي إلى القضاء على الأسلحة النووية: خطة عمل 2018 – 2021".